



تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خاصة

بالموثقين

النيابة العامة
بانواكشوط الغربية
تاريخ الورد: 25/11/19
رقم التسجيل: 749

بموجب أحكام المادة الأولى من المرسوم التطبيقي رقم 197-2019 لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 017-2019 فإنه ولأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تكون وزارة العدل هي الجهة الرقابية على الموثقين، وتتولى بهذه الصفة أعمال الإشراف والرقابة على الالتزام بتطبيق الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص التطبيقية له، ويكون لها اتخاذ كافة التدابير والإجراءات لإلزامهم بالوفاء بمتطلبات هذا القانون والنصوص التطبيقية له. وفقا لما تقضي به المادة 28 من ذات القانون، ويأتي إصدار هذه التعليمات استنادا إلى أحكام هذا القانون. وعليه فإنه يتعين على الموثقين والعاملين لديهم تنفيذ أحكام هذا القانون والنصوص التطبيقية له بكل دقة.

- يلتزم الموثق بتطبيق إجراءات العناية الواجبة للتعرف على هوية العميل وأوضاعه القانونية ونشاطه والغرض من علاقة العمل وطبيعتها والمستفيد الحقيقي من هذه العلاقة، إن وجد، والتحقق منها بشكل مفصل، وإجراء متابعة متواصلة للعمليات التي تتم في إطار علاقة مستمرة مع العملاء، مع تسجيل البيانات المتعلقة بهم والإحتفاظ بها

وفقا لأحكام هذه التعليمات. وذلك عند قيامه بإعداد عمليات مالية أو

تنفيذها لمصلحة عملائه فيما يتعلق بالأنشطة التالية:

أ. شراء العقارات وبيعها.

ب. إدارة الأموال أو الأوراق المالية أو غيرها من الأصول التي يمتلكها العميل.

ج. إدارة الحسابات المصرفية أو حسابات التوفير أو حسابات الأوراق المالية.

د. تنظيم المساهمات بغرض إنشاء الشركات أو الكيانات الأخرى أو تشغيلها أو

إدارتها.

هـ. إنشاء الأشخاص الاعتبارية أو الترتيبات القانونية أو تشغيلها أو إدارتها،

وشراء الكيانات التجارية وبيعها.

- على الموثق أن يتخذ إجراءات العناية الواجبة قبل إقامة علاقة العمل ، أو الاشتباه في أي عملية غسل أموال أو تمويل إرهاب أو الشك في صحة البيانات والمعلومات أو الوثائق التي تم الحصول عليها من العميل بغرض التحقق من هويته. وأن يقوم بإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من حيث دراستها وفهمها وتقييمها وتوثيقها وضبطها ومراقبتها وتحديثها وتخفيفها، أخذا في الاعتبار الالتزام بالمتطلبات المتعلقة بالتقنيات الحديثة.

يراعى لدى التعرف على هوية العميل والتحقق منها ما يلي:

- أ. بالنسبة للشخص الطبيعي: الحصول على الاسم الكامل للشخص المدون في الإثباتات الرسمية، ورقم تعريفه الوطني بالنسبة للمواطنين والمقيمين ورقم جواز سفره بالنسبة للأجانب، بالإضافة إلى عنوان محل الإقامة وتاريخ

ومكان الولادة والجنسية، وغيرها من البيانات والمعلومات اللازمة للتعرف،
والتحقق من صحة هذه المعلومات.

ب. بالنسبة للشخص الاعتباري : الحصول على اسم الشخص وشكله القانوني
واثبات التأسيس والصلاحيات التي تنظم وتحكم عمل الشخص الاعتباري أو
الترتيب القانوني والإدارة العليا، والسجل الضريبي، والعنوان الرسمي
المسجل ومكان العمل في حال ما إذا كان مختلفا، وهيكل الملكية والإدارة
وغیرها من البيانات والمعلومات اللازمة للتعرف، والتحقق من صحة هذه
المعلومات.

• على الموثق الاطلاع على الوثائق الرسمية سارية المفعول للتعرف على
هوية العميل والمستفيد الحقيقي والتحقق منها ، مع الحصول على
نسخة طبق الأصل منها. واتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من صحة
الوثائق والبيانات والمعلومات التي حصل عليها من العميل من خلال
مصادر محايدة وموثوقة.

في حالة وجود شكوك حول الهوية أو عدم إمكانية التعرف والتحقق ، يتعين
على الموثق عدم إتمام التعامل وإبلاغ الوحدة فورا في حالة الاشتباه في غسل
أموال أو تمويل إرهاب.

• على الموثق إتباع إجراءات عناية واجبة مشددة تشتمل على الحصول
على بيانات إضافية عن العميل والمستفيد الحقيقي، مثل أسباب علاقة
العمل والغرض منها ومعلومات عن نشاط العميل وسجله الوظيفي
ونشاطه المتوقع ، وذلك لوجود مخاطر مرتفعة لعمليات غسل الأموال
وتمويل الإرهاب ، ومن أمثلتها:

أ. العمليات التي تتم مع أشخاص يتواجدون في دول لا تتوافر لديها نظم
مناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أو دول ذات مخاطر مرتفعة

، بما في ذلك الدول التي تدعو مجموعة العمل المالي إلى اتخاذ إجراءات تجاهها .

ب. العمليات الكبيرة أو المعقدة بدرجة غير معتادة أو التي لا يكون لها غرض اقتصادي أو قانوني واضح .

ج. العملاء غير المقيمين

د. الجمعيات التي لا تهدف إلى الربح

هـ. الشخص السياسي الذي يمثل مخاطر.

• على الموثق فيما يتعلق بالشخص السياسي الذي يمثل مخاطر أن يقوم بالإضافة إلى تدابير العناية الواجبة المشددة المشار إليها سلفاً، بوضع نظام لإدارة مخاطر هؤلاء الأشخاص بما يتناسب مع مخاطرهم، واتخاذ تدابير معقولة لمعرفة مصدر الثروة أو مصدر الأموال ، مع المتابعة بشكل دقيق ومستمر للتعاملات التي تتم معهم.

• على الموثق أن يطبق كافة الإجراءات المشار إليها أعلاه على الترتيبات القانونية ، إن وجدت، والتي يقصد بها الصناديق الاستثمارية أو الترتيبات القانونية المشابهة.

يتعين الالتزام بتنفيذ القرارات الصادرة بشأن العقوبات المالية المستهدفة ، والتي يتم الإبلاغ عنها من قبل الجهة الرقابية .

• على الموثق تحديث بيانات التعرف والتحقق من الهوية ، وتجديد هذا التحديث عند ظهور شكوك بشأن دقة أو كفاية البيانات التي تم الحصول عليها مسبقاً في أي مرحلة من مراحل التعامل مع العميل أو المستفيد الحقيقي ، أو عند وجود اشتباه في حدوث غسل أموال أو تمويل إرهاب.

- يحظر التعامل مع أشخاص مجهولي الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية أو مع البنوك والشركات الوهمية ، كما يحظر الاعتماد على طرف ثالث في تطبيق إجراءات العناية الواجبة اتجاه العملاء .
- على الموثق أن يسمي أحد الموظفين المؤهلين لديه ، ليكون الشخص المسئول عن إبلاغ الوحدة، أو يتولى ذلك بنفسه ، للإبلاغ عن عملية مشتبها فيها، وموافاة الوحدة بإسمه وبياناته، مع تحديد الشخص البديل الذي يحل محله في حالة غيابه.
- يلتزم الموثق أو الشخص المسئول عن الإبلاغ بإبلاغ الوحدة فوراً عن العمليات المشتبها في أنها متحصلات جريمة أو غسل أموال أو تمويل إرهاب وفقاً لمتطلبات الإبلاغ الواردة في المادة 15 من القانون وعلى النموذج المرسل من الوحدة، وذلك بغض النظر عن مبلغ العملية ، مع تزويد الوحدة بكافة البيانات والوثائق والمعلومات المتوافرة لديه ، مع إعداد ملفات خاصة بتلك العمليات وحفظها وفقاً لمتطلبات القانون.
- على الموثق وضع نظام داخلي مناسب يتضمن سياسات وضوابط وإجراءات داخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وبحيث تكون سياسات مكافحة واضحة ويتم تحديثها باستمرار، وتتضمن إجراءات تفصيلية مكتوبة يتم فيها تحديد الواجبات والمسؤوليات بما يتفق مع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والنصوص التطبيقية ، كما يجب أن تشتمل على وضع آليات مناسبة للتحقق من الالتزام بما جاء فيها ، وإجراءات لفحص أنظمة الرقابة الداخلية للتأكد من فعاليتها في مكافحة واستكمال أي قصور بها. كما يجب أيضاً أن تشمل الأسس اللازمة لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من تحديد وتقييم وضبط وتخفيف المخاطر.
- يحظر على الموثق وكافة العاملين به الإفصاح أو تنبيه العميل أو أي شخص آخر عن أي إجراء من الإجراءات المتعلقة بالعمليات المشتبها فيها

التي قدمت أو سوف تقدم إلى الوحدة، وكذلك أي إجراء يتخذ بشأن تلك العمليات، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

● يجب على الموثق الإحتفاظ بجميع السجلات وفقا لما تقضي به المادة 12 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 2019 - 017 والمرسوم التطبيقي له.

● يجب على الموثق تأهيل وتدريب العاملين لديه في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

● يعاقب كل من يخالف أحكام هذه التعليمات بموجب المادة 44 من

قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 2019 - 017 والتي

تنص علي أنه: " دون المساس بالعقوبات الأخرى المنصوص عليها في هذا

القانون أو غيره من التشريعات النافذة، يكون للجهات الرقابية توقيع

الجزاءات الآتية على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية

المحددة، والجمعيات التي لا تهدف إلى الربح وغيرها من الجهات، أو أي

من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والعاملين في حالة عدم التزامهم بأي

من الإجراءات أو التدابير الصادرة عن الجهات الرقابية وفقا لأحكام هذا

القانون:

(1) الإنذار المكتوب من أجل الالتزام بالأحكام القانونية في أجل محدد؛

(2) دفع غرامة أو غرامات مالية تحدد الجهة الرقابية مبالغها بواسطة نصوص

تطبيقية حسب طبيعة وخطورة المخالفة، وبما لا يقل عن مائة ألف أوقية

ولا يزيد عن خمسمائة ألف أوقية؛

(3) التعليق المؤقت لبعض العمليات؛

- (4) حظر ممارسة بعض العمليات وغير ذلك من القيود على ممارسة النشاط؛
- (5) تعليق توزيع الأرباح؛
- (6) التعليق المؤقت لواحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة المسيرين أو الملاك ممن تثبت مسؤوليتهم عن المخالفة؛
- (7) تعيين مدير مؤقت؛
- (8) السحب الجزئي للاعتماد؛
- (9) سحب الاعتماد.
- وفي جميع الأحوال يكون للجهة الرقابية نشر ما تتخذه من جزاءات في وسائل النشر المختلفة، ومتابعة قيام الجهات المشار إليها باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

ويجوز أن تتضمن النصوص التطبيقية أية إجراءات أو تدابير أخرى.

د. حيمود رمضان

